من دخول اسرائيل لمدة اربعة أيام (**المصدر نفسه**)، بينما رأت الاوساط الامنية الاسرائيلية، في موجة الطعن بالسكاكين، مرحلة جديدة في الانتفاضة دلّ طابعها المميز على «ظهور شخصية انتفاضية جديدة، قوامها شبان وشابات لا ماض جنائياً او [سياسياً] لهم، يتطلعون الى قتل اليهود، ولا ينتمون الى اية منظمة فدائية، وسلاحهم هو السكين، ويعملون دون رادع وبشكل انتحاري» (**معاريف**، ١٣/١٢/١٩٩٠). وتوقعت الاوساط ذاتها ان تستمر الموجة الحالية من أعمال الطعن بالسكاكين؛ وربما تزايدت في فترة مقبلة في ما وراء «الخط الاخضر»، وضد المستوطنين اليهود في الضفة والقطاع. وقد عارض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، تقديرات الاوساط الامنية هذه، واعتبر أعمال الطعن بالسكاكين موجة عابرة (**عل همشمار**، ٢٤/١١/١٩٩٠).

سبّبت الحرب «الجديدة»، هذه، مصاعب كبرى للقيادة الاسرائيلية. فقد اعترف البعض بأن الانتفاضة تتجه نحو تغيير المفاهيم الامنية السائدة، في ما يتعلق بأهمية الاحتفاظ بالارض كعامل أمني. فقد كانت وجهة النظر، حتى فترة قريبة، تقرّ بأن المناطق المحتلة تشكل حزاماً أمنياً لاسرائيل، واضافة حقيقية لامنها. ثمّ «علمتنا [اي الاسرائيليين] الانتفاضة انه يوجد ثمن أمني باهظ للاحتفاظ بهذه المناطق. وتبيّن لنا، فجأة، ان هناك ما يقلّص العمق الاستراتيجي، الذي أضيف الينا بفضل المناطق [المحتلة]، تقليصاً جيداً» (زئيف شيف، «تراكم الانتفاضة سيؤدي الى آثار استراتيجية على أمن اسرائيل»، **القدس العربي**، ٥/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٤/١٢/١٩٩٠). وكلما استمرت الانتفاضة وامتدت الى داخل «الخط الأخضر» تبيّن للكثيرين ان العمق الاستراتيجي لا يشكل جواباً عن المشاكل الأمنية (**المصدر نفسه**).

اضطرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى عزل المناطق المحتلة، ومنعت العمّال الفلسطينيين من التوجّه الى اعمالهم في اسرائيل. وقد اتخذ هذا الاجراء ضمن سلسلة اجراءات أخرى. لكن، وعلى الرغم ممّا يسببه ذلك من اضرار اقتصادية مباشرة، فقد نظر اليه المواطنون بشيء من الرضى. بل ان رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، اعتبره «خطوة أولى نحو الاستقلال»، مشيراً الى ان اسرائيل أعادت، باجرائها هذا، إحياء فكرة «الخط الأخضر» الوهمي كفاصل بينها وبين مناطق الضفة والقطاع (**القدس العربي**، ٥/١١/١٩٩٠). أمّا في الجانب الاسرائيلي، فقد أثارت فكرة احياء «الخط الأخضر» نقاشاً حاداً وتوافقاً غريباً داخل الاوساط السياسية، والحزبية. فالمتطرفون، من اليمين واليسار، أيّدوا القطيعة مع الاراضي الفلسطينية المحتلة. فقد فاجأ عضو الكنيست، يوسي ساريد (راتس)، المعروف بأنه من الحمائم، الطبقة السياسية في اسرائيل باقتراحه ابقاء قرار منع الفلسطينيين من دخول اسرائيل ساري المفعول. وقال: «ان الحياة المشتركة لم تعد ممكنة... لا يوجد، في الجانب الاسرائيلي، من يمكنه التهاون بالتعرض للخطر وهو في بيته. ان رغبة الثأر من العرب تتزايد كل يوم». واضاف: «لم يعد بامكاننا التهاون في عار مشاهدة العرب يعملون في اعمال وضيعة في اسرائيل»، مقترحاً، من جديد، اقامة دولة فلسطينية (**القدس العربي**، ١٤/١١/١٩٩٠).

أمّا في معسكر اليمين المتطرف، فقد برز رحاميم زئيفي، الذي اعتبر التعايش العربي ـ الاسرائيلي مستحيلاً. ورأى ان الانفصال يتمّ «من خلال ترحيل طوعي للفلسطينيين الى الاردن». واعتبر رئيس اركان الجيش الاسرائيلي الاسبق، رفائيل ايتان، العمال العرب «قتلة». وأيد التسريع باقامة مستوطنات في الضفة والقطاع. وتباينت الآراء داخل تكتل ليكود، «وبات من الصعب سماع لغة واحدة». فوزير البناء والاسكان، أريئيل شارون، ووزير الزراعة، اسحق موداعي، دعيا الى الابقاء، ولأطول فترة زمنية ممكنة، على قرار منع دخول العمال الفلسطينيين الى اسرائيل، واعتبراه عقاباً. أمّا رئيس الحكومة، شامير، ووزير الدفاع، موشي ارنس، فقد تمسّكا بالدعوة الى اجراء انتخابات، وهو المشروع الذي تبنّته الحكومة الائتلافية في أيار (مايو) ١٩٨٩، والذي يؤدي الى قيام حكم ذاتي اداري في الضفة والقطاع. أمّا أوساط الجيش الاسرائيلي، فعارضت، بالاجمال، فكرة فصل المناطق المحتلة عن اسرائيل (**المصدر نفسه**).